جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسبير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم تجارية

التخصص : دراسات محاسبية و جبائية معمقة

من إعداد الطالب : شادو عبد اللطيف

بعنوان :

القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS

دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية لمدينة ورقلة

مارس 2013

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2014/06/11.

أمام الجنة المكونة من السادة :

الأستاذ/بن ساحة علي.....(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الدكتور/ محمد زرقون.....(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الأستاذة/مهاوى أمال.....(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2014/2013

الإهداء

أهدي جهدي المتواضع إلى .....

نبع الحنان ...والدتي....وإلى رفد العطاء والكرم... والدي

إخوتي الأعزاء

أصدقاء ورفقاء دربي

كل من قدم لي العون والمساعد في إنجاز هذا العمل

شكـر وتقديـر:

الحمد لله على فضله وإحسانه ، أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة ، فله الحمد والشكر والثناء الحسن ،والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .وبعد ...

أتوجه بعميق الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور محمد زرقون الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة

كما أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي يد المساعدة في إتمام هذه المذكرة فجزاهم الله عني كل خير .

الفهـــــرس

قائمة المحتويات

الفهرس	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	VI
المقدمة	أ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية	
تمهيد	
المبحث الأول : القياس المحاسبي في القوائم المالية	7
المطلب الأول : ماهية القياس المحاسبي	7
المطلب الثاني : معايير القياس المحاسبي	8
المبحث الثاني : الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	10
المطلب الأول : تعريف الإفصاح المحاسبي وأنواعه	11
المطلب الثاني : متطلبات الإفصاح المحاسبي ومعوقاته	18
المطلب الثالث : القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها والإفصاح في ظل المعايير المحاسبية الدولية	20
المبحث الثالث : الأدبيات التطبيقية	27
المطلب الأول : دراسة رولا كاسر لايقة	27
المطلب الثاني : دراسة قوادري محمد	28
المطلب الثالث : دراسة ناصر دادي عدون و هواري معراج	29
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	
تمهيد	33
المبحث الأول : الطريقة والأدوات	34
المطلب الأول : طريقة الدراسة	34
المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة	37

المبحث الثاني : النتائج و المناقشة	39
المطلب الأول : عرض النتائج	39
المطلب الثاني : المناقشة و التحليل	42
خلاصة الفصل	46
الخاتمة	48
المراجع	53
الملاحق	57

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**جدول يوضح الطرق العامة للإفصاح**	14
02	**جدول يوضح أهم متطلبات الإفصاح لكل من لجنة المبادئ المحاسبية ولجنة المعايير المحاسبية المالية**	17
03	**جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس**	34
04	**جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر**	35
05	**جدول رقم (05) يبين توزيع أفراد العينة حسب التخصص**	35
06	**جدول يوضح يبين توزيع العينة حسب متغير سنوات الخبرة**	36
07	**جدول يوضح يبين معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة**	37
08	**جدول يوضح مقياس ليكرت لتحديد مستوى الموافقة**	38
09	**جدول يوضح مقياس لتحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي**	38
10	**جدول يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الأولى:**	40
11	**جدول يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الثانية:**	41

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية ، والمساهمة في التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية ، والوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة النشر في القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

حيث تناول الباحث القياس المحاسبي في القوائم المالية وتطرق إلى ماهية القياس المحاسبي ومعاييره وتناول الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وتطرق فيه إلى ماهية الإفصاح وأنواعه ومعوقاته ولقد تم إعداد استبانة من أجل غرض الدراسة للوصول إلى إجابات لتساؤلات الدراسة .

الكلمات المفتاحية : الإفصاح المحاسبي ، القياس المحاسبي ، القوائم المالية ، المحاسبة الدولية .

Résumé de l'étude :

Cette étude visait à clarifier l'importance des États financiers comme un outil pour la divulgation d'informations nécessaire pour les utilisateurs des États financiers et d'apprendre comment améliorer la qualité des États financiers et le niveau requis de divulgation d'informations qui sera affichée dans les États financiers conformément aux normes comptables internationales.

Le chercheur de mesure de la comptabilisation dans les États financiers quant à ce que la comptabilité mesure et ses critères et comptabilité divulgation dans les États financiers quant à la nature de la divulgation de ses types et contraintes ont été identifiées à des fins d'étude d'accéder aux réponses aux questions.

Mots-clés : divulgation de comptabilité, mesure comptable, États financiers, comptabilité.

المقدمـــــة

المقدمة العامة :

توطئة :

أصبح الإفصاح المحاسبي في الآونة الأخيرة يحظى باهتمام المفكرين لماله من أهمية بالغة حيث أن مهنة المحاسبة لم تعد أداة لتسجيل الأحداث الاقتصادية وتبويبها بل أصبحت تلعب دورها كنظام معلومات محاسبي، من خلال الحصول على المعلومات اللازمة وتقديمها للمؤسسات والأطراف التي لها علاقة بها، مما تطلب الأمر إلى وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها في عملية الإفصاح وعرض المعومات المالية بغية الوصول إلى توحيد في الأنظمة المحاسبية، ونتيجة للتطورات الاقتصادية التي شهدها العالم، أدرك المهتمون بمهنة المحاسبة أهمية وجود معايير محاسبية للقياس والإفصاح وعرضها في القوائم المالية حيث قامت الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي لتواكب معايير الإفصاح والقياس حسب المعايير المحاسبية الدولية.

مشكلة الدراسة:

هل المعلومات المحاسبية كافية لاحتياجات المستفيدين في ظل التشريعات والقوانين الجزائرية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح إشكاليتين فرعيتين:

1. هل المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية كافية لاحتياجات المستفيدين لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة ؟
2. هل التشريعات و القوانين الجزائرية المتعلقة بالإفصاح تتمشى مع متطلبات المعاير المحاسبية الدولية ؟

– فرضيات الدراسة:

في ضوء ما تم عرضه سابقا، فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

1. **الفرضيـة الأولى:**

لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي المطلوب توفره بشكل عام في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الجزائريـة، و مستوى الإفصاح المطلوب توفره حسب المعايير المحاسبية الدولية.

2. الفرضية الثانية :

لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المطلوب توفره في القوانين و التشريعات الجزائرية و مستوى الإفصاح المطلوب توفره حسب المعايير المحاسبية الدولية .

مبررات إختيار الموضوع :

- الرغبة الشخصية في الاستفادة من موضوع البحث مستقبلا .
- إن موضوع الدراسة واحد من أهم المواضيع المطروحة على الساحة الاقتصادية والمهنية حاليا .
- فتح المجال أمام الطلبة وحتى المهتمين بالبحث في هذا الموضوع مستقبلا .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:

1.معرفة القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها حسب المعايير المحابية الدولية

2.الوقوف على مدى توفر الإفصاح في القوائم المالية من وجهة نظر المستفيدين منها.

3.بيان مدى توافق القوائم المالية للشركات الاقتصادية مع التشريعات و القوانين الجزائرية المتعلقة بالإفصاح.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة بشكل عام في الدور الفعال للقياس والإفصاح المحاسبي في أعطاء صورة واضحة للمستفيدين من القوائم المالية وإعطاء مصداقية أكثر، حيث تنعكس بدورها بشكل إيجابي على تطور المؤسسات الجزائرية وزيادة مستوى الشفافية في مخرجات النظام المحاسبي المالي.

حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة وقتها ومكانها ومجالها التطبيقي، لذلك فإن وقت إجراء هذه الدراسة ابتداء من السداسي الثاني للموسم الجامعي 2013 ويقتصر مكانها على موظفة قطاع البنوك ومجالها حول الافصاح في القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية وفق المعايير المحاسبية الدولية .

منهجية الدراسة :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مصادر أساسية وثانوية جمع البيانات، فالمصادر الأساسية تم الحصول عليها من خلال تصميم استبيان وزع على موظفو البنوك، أما المصادر الثانوية تم الحصول عليها بالإطلاع على الدراسات السابقة في هذا المجال، والاعتماد على الكتب والملتقيات المحاسبية.

وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول أن يقارن ويفسر نتائج الدراسة واعتمد الباحث في هذه الدراسة على معيار " ليكريت " الخماسي في قياس الإجابات في فقرات الإستبانة.

صعوبات الدراسة :

- طريقة (IMRAD) التي حدت نوعا ما من الدراسة النظرية حيث أن الموضوع يعتمد بشكل كبير على الجانب النظري وليس التطبيقي .
- تشعب موضوع الإفصاح حيث ورد في العديد من المعايير المحاسبية الدولية الأمر الذي جعلنا نختصر بعضها.

هيكل الدراسة :

للإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة عامة، فصلين رئيسيين خاتمة عامة،

حيث احتوى الفصل الأول على القياس المحاسبي في القوائم المالية ومعاييره، والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية أنواعه والقوائم المالية الواجب الإفصاح عنها .

أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية وهذا من خلال توزيع استبانات وتحليل نتائجها .

الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد :

المحاسبة هي نظام للمعلومات يقوم بتجميع وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن منشأة معينة إلى عدد كبير من المستخدمين ومختلف الأشخاص الذين ترتبط قراراتهم بنشاط هذه المنشأة من مستثمرين وموردين والمصالح الحكومية و غيرهم، وتعتبر القوائم المالية هي المخرجات الأساسية لهذا النظام حيث يقدم المعلومات الضرورية لمستخدميها فيجب أن تفصح المنشآت على القوائم المالية بشفافية وموضوعية لجعلها عير غير مضللة وهذا يستطيع مستخدموها اتخاذ القرارات الرشيدة.

وفي هذا الفصل سوف نتناول في المبحث الأول القياس المحاسبي في القوائم المالية ونتطرق إلى معايير القياس المحاسبي وقياس عناصر القوائم المالية ونتناول في المبحث الثاني الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ونتطرق فيه إلى الإفصاح المحاسبي أنواعه معوقاته ومتطلباته ثم الإفصاح عن القوائم المالية.

المبحث الأول : القياس المحاسبي في القوائم المالية :

يعتبر القياس المحاسبي أهم المراحل الرئيسية عند إعداد القوائم المالية، حيث يتم تقييم وتسجيل تلك البنود الواردة في القوائم المالية بهدف نشرها أو عرضها لمختلف مستخدمي هذه القوائم بغية اتخاذ القرار المناسب، ونظرا لأهمية القياس المحاسبي وما له من دور في جعل القوائم المالية ذات مصداقية ومعبرة عن واقع المؤسسة سعت الهيئات والمنظمات المحاسبية الدولية إلى إعداد وبلورة جملة من المعايير المحاسبية لمعالجة هذا الموضوع.

المطلب الأول : ماهية القياس المحاسبي .

لقد قدّم الباحثون في مجالات القياس المختلفة تعريفات متعددة لعملية القياس، ورغم اختلافها في الشكل إلاّ أنها تتفق في المضمون، وينسب أول تعريف علمي محدد لعملية القياس بشكل عام إلى Campell الذي عرفها بما يلي:" يتمثل القياس بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة". [1]

ويرى آخر أن القياس "هو عملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي لشيء معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي".[2]

ويعرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) القياس المحاسبي بأنه "عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقا لقواعد محددة، كما انه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار".[3]

[1]– مطر محمد وموسى السويطي، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية"، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2008 (ص: 130).

[2]– سيد عطا الله السيد، "النظريات المحاسبية"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009. (ص: 181).

[3]– ريتشارد شرويد، وآخرون، "نظرية المحاسبة"، (ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي)، دار المريخ، الرياض، 2006. (ص: 185).

وتحديدا لعملية القياس المحاسبية صدر في تقرير لجمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) عام 1966 ما يلي:" يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية، وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية أو بموجب قواعد محددة".[1]

أمَا أكثر التعريفات تحديدا لعملية القياس فهو: "إن عملية القياس بشكل عام هي عملية التعبير عن خاصية ما أو مجموعة خصائص لموضوع القياس بأساليب القياس، فالقياس يقع على موضوع ويستخدم في عملية القياس أدوات المقاييس وتتبع أساليب القياس في استخدام هذه المقاييس وذلك بغية الوصول إلى الهدف المرغوب من عملية القياس".[2]

وعموما يعرف القياس بأنه "عملية تحديد وتبويب العمليات لمختلف الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، والتعبير عنها في شكل أرقام وبيانات واضحة بهدف توفير المعلومات التي من شأنها أن تسهل اتخاذ القرارات الاقتصادية".[3]

ويتضح مما سبق أن القياس المحاسبي ينحصر في وجود شيء مطلوب قياسه أو تقديره أو تحديده، ووجود مقياس متفق عليه يمكن أن يستخدم كمعيار لقياس أو تقدير أو تحديد هذا الشيء في ضوء نظام معين بمقتضاه تتم عملية القياس.

المطلب الثاني : معايير القياس المحاسبي :

عند القيام بعملية القياس لابد من الأخذ بعين الاعتبار بعض المعايير التي تحكم عمليات تسجيل البيانات المحاسبية ضمن القوائم المالية، وهي تتكون من أربع معايير أساسية مرتبة حسب درجة أهميتها كما يلي:

1. الصلاحية للغرض المستهدف منها :

يقتضي هذا المعيار أن تكون المعلومات المحاسبية مرتبطة ارتباطا وثيقا من حيث قدرتها الإيضاحية ودرجة تأثيرها على الهدف الذي يتم إعدادها من أجله، ولما كانت المعلومات المالية الناتجة من المحاسبة المالية تخدم أهدافا متعددة لمجموعات مختلفة من المستفيدين تتباين احتياجات كل منهم من المعلومات تباينا شديدا، فإن الأمر يقتضي إفتراض أهداف معينة ومحددة يرغب في

[1]- محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سابق الذكر، (ص: 130).

[2]- مرعي عبد الحي و محمد سمير الصبان "أصول القياس والاتصال المحاسبي"، دار النهضة العربية، لبنان، 1988. (ص: 75).

[3]- مسعود صديقي، "التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010. (ص: 3).

تحقيقها من جانب من يستفيدون عادة من هذه المعلومات، وهذا ما يحدث فعلا في المحاسبة المالية حيث يفترض أن قياس الربح وإظهار حقيقة المركز المالي هما الهدفان الأساسيان من القياس المحاسبي.[1]

2. القابلية للتحقق منها:

يعنى بالتحقق في مجال المحاسبة المالية استناد المعلومات إلى مصدر موثوق فيه يتمثل عادة في مجموعة من المستندات والإجراءات المدونة التي يمكن الرجوع إليها للتحقق من صحة هذه المعلومات ومطابقتها للمصدر، غير أن هذا المعيار يوسع من نطاق التحقق ليعني أن تتوافر في المعلومات المحاسبية ما يلزم من صفات بحيث يجعل منها أساسا سليما لاتخاذ القرارات، حيث يمكن اتخاذ نفس القرار استنادا إلى نفس المعلومات رغم إمكانية اختلاف الأشخاص القائمين باتخاذه، ويعني ذلك وجود دلالة محددة ومعينة ولها استقلالها الذاتي للمعلومات المحاسبية بصرف النظر عن الشخص الفاحص أو المستفيد من هذه المعلومات.[2]

3. الالتزام بالموضوعية:

يتم اشتقاق هذا المعيار من فرض الموضوعية الذي يعد شرطا أساسيا للبحث العلمي في أي مجال من مجالات المعرفة، ودون هذا المبدأ فإن نتائج البحث العلمي يطغى عليها التحيز الشخصي، وعدم موضوعية القياس المحاسبي تؤدي إلى تعرض منافع بعض مستخدمي القوائم المالية للخطر، لذا يجب التأكد من توافر شروط الموضوعية في المحاسبة عن طريق العناصر الاتية : [3]

- ✓ قيام عدد من المحاسبين بإعادة القياس المحاسبي الذي قدّمه أحد المحاسبين، ثم يكونون قد توصلوا إلى النتائج نفسها مما يقدم دليلا على حياد المحاسب وعدم تدخله بالنتائج؛
- ✓ اختبار مدى تمثيل المعلومات المحاسبية لحقائق الحياة الاقتصادية.

وبالتالي القياس المحاسبي الذي لا يلبي شرط الموضوعية هو قياس لا يمكن قبول نتائجه أو الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة، لذلك كان مفهوم الموضوعية في المحاسبة عرضة لتفسيرات عديدة نذكر منها:[4]

---

[1]- مرعي عبد الحي و محمد عباس بدوي، "مقدمة في أصول المحاسبة المالية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003. (ص: 30).

[2]- نفس المرجع، (ص: 31).

[3]- حسين قاضي ومأمون توفيق حمدان، "نظرية المحاسبة"، الدار العلمية ودار الثقافة، الأردن، ط1، 2004. (ص: 251).

4- تيجاني بالرقي، "دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية"، دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة سطيف، 2006. (ص: 96).

- ✓ إن القياس الموضوعي هو قياس غير شخصي بمعنى أنه خال من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس؛
- ✓ إن القياس الموضوعي هو قياس قابل للتحقق بمعنى أنه يستند إلى عناصر مثبتة وأدلة صحيحة؛
- ✓ إن القياس الموضوعي يمثل نتيجة اتفاق بين مجموعة من الملاحظين والقائمين بالقياس؛
- ✓ تقاس درجة الموضوعية لقياس معين بالاعتماد على مؤشر التشتت لتوزيع هذا القياس، إذ يعتمد على القياس ذي التوزيع الأقل تشتتا.

4. القابلية للقياس الكمي:

عادة ما يتطلب القياس المحاسبي استخدام مقياس موحد كشرط أساسي وأولي لقياس المركز المالي للمؤسسة وصافي دخلها الدوري، وتعتبر الوحدة النقدية أفضل مقياس لقياس مختلف الأحداث المالية، غير أن استخدام وحدة النقد كأساس للقياس قد يثير كثيرا من المشاكل بسبب ما يطرأ عليها من تغير في قوتها الشرائية على مدار الزمن، من انخفاض (في حالة التضخم) أو ارتفاع (في حالة الانكماش) مما يستدعي تعديل البيانات المالية والتي تعتمد على الأسعار التاريخية استنادا إلى التغيرات في مستويات الأسعار والقوة الشرائية للنقود.[1]

[1]- مرعي عبد الحي ومحمد عباس بدوي، مرجع سابق الذكر. (ص: 30).

المبحث الثاني : الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية :

لعبت المحاسبة دورا هاما في الحفاظ على أموال المستثمرين وأصول مشروعاتهم حيث أصبحت أداة فعالة في اتخاذ القرارات من خلال المعلومات التي تقدمها، بعد معالجتها وفوق نظام محاسبي يصمم بشكل يلائم طبيعة عمل المشروع وأهدافه بحيث تكون مدخلاته والعمليات الاقتصادية ومخرجاته المعلومات ضمن القوائم المالية الخاصة بالمشروع (الإفصاح المحاسبي)، أي أنه إلى جانب اعتبار المحاسبة كأداة لخدمة أصحاب المشروع أصبحت تسعى إلى حماية ذوي المصالح في المشروع كالمساهمين والمصارف والموردون والمؤسسات الحكومية، فأضيفت بذلك وظيفة جديدة هي (خدمة المجتمع) سواء المجتمع المالي الاستثماري أو المجتمع ككل الذي ترعى الدولة مصالحه بالرقابة والإشراف والتوجيه .

وبناءا عليه فمن الطبيعي أن تحاول المحاسبة أن تتلاءم والحاجات المختلفة لمتخذي القرارات المتعددين في المجتمع، بحيث لا يمكن الفصل بين المحاسبة وأهداف مستخدمي البيانات المحاسبية مما أدى إلى التركيز على عدم حذف أو كتمان معلومات جوهرية ذات منفعة لهذا المستثمر.

المطلب الأول : تعريف الإفصاح المحاسبي وأنواعه:

عرف الإفصاح بشكل عام بأنه: بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف إلى نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها .[1]

- ✓ يعرف الإفصاح على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة .[2]

[1]– الصبان محمد سمير . دراسات في الأصول المالية، أصول القياس وأساليب الإتصال المحاسبي، الدار الجامعية بيروت 1996 ، (ص 245).

[2]– زغدار أحمد سفير . خيار الجزائر بالتكييف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) . مجلة الباحث، العدد السابع 2010/2009، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (ص 84).

- ✓الإفصاح المحاسبي كما يلي: إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل .[1]
- ✓الإفصاح المحاسبي على أنه: شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.[2]

ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه: تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد.

ونلاحظ أن التعاريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها.

والمستفيدون من القوائم المالية على اختلاف مستواهم الثقافي والاقتصادي والمحاسبي يتميزون بتفاوت قدراتهم في معالجة هذه المعلومات لذلك كان لابد من التمييز بين المستخدمين (كما ورد في التعريف الرابع) أي إن وجود مستخدمين داخليين يقود إلى إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة الوحدة الاقتصادية حيث يتم توصيل المعلومات إلى مستخدميها بدون أية صعوبة حيث يسهل ذلك الاتصال المباشر بين الإدارة والمحاسب.

كما أن وجود المستخدمين الخارجيين يقود إلى الإفصاح الخارجي الذي يتجلى بضرورة إعداد القوائم المالية الأساسية وهي (قائمة الدخل – قائمة المركز المالي – قائمة التدفقات النقدية).

أنواع الإفصاح المحاسبي :

يعد الإفصاح المحاسبي من الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أو بين الإدارة و المحاسبين، وبين مراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ويمكننا أن نلخص أنواع الإفصاح كما يلي :[3]

[1]– الحيالي وليد ناجي، المحاسبة المتوسطة . مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، عمان، 1996.(ص 371) .

[2]– الشيرازي، مهدي عباس، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1991 (ص 322) .

[3]– لطفي زيود وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 29 العدد رقم 01، 2007، سوريا (ص 180).

1. الإفصاح الكامل:

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

2. الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

3. الإفصاح الكافي:

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد .

4. الإفصاح الملائم :[1]

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها. إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

5. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

[1]- لطفي زيود وآخرون، مرجع سابق الذكر، (ص 181).

6. الإفصاح الوقائي:

هو أن تقدم المعلومات في القوائم المالية دون تضليل، بحيث تسمح بالأطراف ذوي القدرات المحدودة على الفهم والإدراك للمعلومات المالية.

لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين .

في الواقع العملي وبعيداً عن التحيز لا بدَّ من الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي من خلال القوائم الأساسية ودون تبني وجهة نظر معينة.

وقبل أن نتطرق إلى متطلبات الإفصاح المحاسبي سوف نتناول الجدول التالي الذي سنبين فيه بعض متطلبات الإفصاح :

الجدول رقم (01) يوضح طرق الإفصاح العامة:

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
1- القوائم المالية	و تشمل على قوائم أساسية و هي: - قائمة الدخل أو حسابات ختامية. - قائمة المركز المالي. و كذلك قوائم إضافية و هي: - قائمة التغيير في المركز المالي - قائمة الأرباح الموزعة. - قائمة التدفق النقدي.	تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح و يراعي في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة و أيضا ما يتعلق بالتبويب، التوحيد و الأرقام المقارنة عن سنتين ماليتين.
2- مذكرات	و تكون أسفل القوائم المالية و تشتمل على: - طرق تقويم المخزون. - طريقة الاهتلاك المطبقة.	و هذه المذكرات تعتبر جزءا مكملا للقوائم المالية، و تشتمل على بيانات مالية غير واردة فيها.

	– التزامات محتلمة. – أحداث وقعت بعد أعداد الميزانية. – أثر التحويلات للعملات الأجنبية. – التغير في السياسات المحاسبية.	
3– تقريرمراجع الحسابات الخارجي	أهم ما ستضمنه: – مدى تطبيق المبادئ المحاسبية. – مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية. – أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية. – نتيجة الفحص المستندي و الفني للعمليات المالية	– يزيد من ثقة المستفيدين في المعلومات الواردة بالقوائم المالية. – على ضوء التقرير تتحدد مسؤولية المراجع تجاه الغير.
4– الإيضاحات	توضح ما يلي: – أي ضمانات على أحد الأصول. – سعر السوق و سعر الشراء للأوراق المالية و التكلفة للأوراق المالية. – سعر السوق و سعر التكلفة للبضاعة الباقية.	تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المكملة لها و الأوراق المالية بقصد المتاجرة أو بغرض الاحتفاظ بها أو الجاهزة للبيع.
5– جداول إحصائية	أهم هذه الجداول: – تحليل الأصول، الاهتلاك. – تحليل المصروفات إلى ثابت و متغير. – بيان المبيعات، تكلفة المبيعات.	توضح للقارئ نتيجة نشاط المشروع بصورة مختصرة
6– تقرير الإدارة	– معلومات عن أهداف المشروع. – النشاط الحالي و المستقبلي له.	يتضمن كل معلومات غير مالية قد تؤثر على المشروع مستقبلا و تفيد في التنبؤ.

	- أحداث غير مالية تؤثر على المشروع في المستقبل. - الطاقة الإنتاجية. - مشاكل خاصة بالإنتاج أو التوزيع.	
7- هيئة الأوراق المالية	- الإفصاح عن الأمور الجوهرية و الأحداث الهامة. - الإفصاح عن إدراج اسم المؤسسات المساهمة العامة. - الإفصاح المتعلق بشركات الوساطة المالية. - تعامل الأشخاص المطلعين بالأوراق المالية. - المعايير المحاسبية. - معايير التدقيق و الشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة اللجنة.	يتضمن كل معلومات مالية قد تؤثر على الشركة و على مستخدمي التقارير المالية حاليا و في المستقبل و تفيد في التنبؤ لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

المصدر : د.ناصر دادي عدون ود.معراج هواري، دراسة حول « دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية و أثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية»، جامعة الأغواط عمار ثليجي، الجزائر، بدون سنة.

يتضح من الجدول السابق أن طرق الإفصاح و متطلباته العامة من معلومات مالية أو غير مالية تعتبر كنموذج للإفصاح يمكن الاسترشاد به للحكم على مدى كفاءة المعلومات الواردة بالتقارير المالية، كما أن استخدام أي طريقة مناسبة من الطرق السابقة يتوقف على درجة الإفصاح المرغوب فيها و أهميتها.

جدول رقم (2) يوضح أهم متطلبات الإفصاح لكل من لجنة المبادئ المحاسبية و لجنة معايير المحاسبة المالية:

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح
1- لجنة المبادئ المحاسبية APB Opinions	يتعين الإفصاح عن: أ- مكافأة نهاية الخدمة للعاملين. ب-ضريبة الدخل و المدفوع منها.

	ج-اهتلاك الأصول، طرق الاهتلاك و الاهتلاكات المتجمعة. د-عائد السهم. - معلومات عن الاندماج و الطريقة التي تم بها. - معلومات عن الاستثمارات و طريقة معالجتها محاسبيا. - وصف لأهم السياسات المحاسبية.
2- لجنة معايير المحاسبة المالية FASB Statement	و أهم ما جاء منها: - الإفصاح عن مصروفات البحوث و التطوير. - أثر التغييرات المحاسبية على صافي الدخل. - متوسط دخل السهم. - أثر الديون المعدومة كبيرة القيمة.

[1]لمصدر: د.ناصر دادي عدون ود.معراج هواري، دراسة حول « دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية و أثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية»، جامعة الأغواط عمار ثليجي، الجزائر، بدون سنة.

المطلب الثاني :متطلبات الإفصاح المحاسبي ومعوقاته :

متطلبات الإفصاح المحاسبي :[1]

1 . السياسات المحاسبية:

تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من منشأة إلى أخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وليست هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها، ومن ثم فإن استخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يسفر عن قوائم مالية

[1]- حماد طارق عبد العال . التقارير المالية،أسس الإعداد والعرض و التحليل، جامعة عين الشمس، مصر، 2000 (ص 54).

مختلفة عن بعضها البعض مجموعة واحدة من الأحداث والظروف، لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقا للسياسات المحاسبية التي أدت إليها.

2 . الأطراف والصفقات الهامة :[1]

يجب أن تشتمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف للصفقات المبرمة بين المنشأة وأطرف أخرى، وكذلك العلاقات الهامة بين المنشاة وأطراف خارجية أخرى مثل العلاقات بين الشركة القابضة والشركة التابعة.

3 . الأحداث اللاحقة :

تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، وغالبا ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور، وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية و إصدار نشر القوائم بالفترة اللاحقة .

وأثناء الفترة اللاحقة قد تحدث أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها، فإذا لم تكن منعكسة على القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

4 . الشكوك حول استمرار المنشاة :

يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشأة، وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمراريته فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى ما لانهاية، وفي حال توفر لدى معدي القوائم المالية معلومات تفيد بعدم استمرارية المشروع، أو أن هناك شكوكا حول استمرار المشروع، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية .

5 . الالتزامات المحتملة :[2]

تتمثل عادة بالتزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد، فيما يختص بحدوثها أو مبالغها، وتظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المنشأة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى، والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع، وفي بعض الحالات التي يتأكد فيها بعض هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءا من القوائم المالية بينما يتم الإفصاح عن

[1]- نفس المرجع، (ص 54) .

[2]- نفس المرجع، (ص54).

الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا في ملاحظات القوائم المالية، والإفصاح في الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية .

معوقات الإفصاح المحاسبي :[1]

إن السلبيات التي سنذكرها لا تنقص من أهمية الإفصاح وعلى الأخص تلك الشركات المدرجة في سوق المال ويعود ذلك لعدة أسباب منها، على سبيل المثال أن جهود هيئة سوق المال في الرقابة على تلك الشركات رفعت من الأنظمة المحاسبية وخاصة التوقيت والنوعية بالإضافة إلى توافر حد أدنى من الإفصاح المحاسبي وزيادة الوعي المحاسبي وضغط الملاك والمواطنين كافة على الإدارة لزيادة مستوى الإفصاح ومن أهم معوقات رفع مستوى الإفصاح المحاسبي ما يلي :

1 . تركيز اهتمام الإفصاح بالشركة المدرجة لسوق المال فقط على الرغم من أنها لا تمثل إلا جزء من النشاط الاقتصادي.

2 . تشابك الصلاحيات بين عدة جهات لتحديد الجهة المسؤولة عن كافة الإفصاح المحاسبي.

3 . استقلال بعض الأشخاص والمؤسسات للمعلومات الداخلية و التداول بناءا عليها.

4 . تحديد مستوى الإفصاح يأتي انعكاسا للبيئة وليس الجهات الرقابية.

5 . اختلاط المعلومة مع الإشاعات و التداول الفردي بدلا من المؤسساتي.

6 . إصرار الشركات على سرية جميع المعلومات ما عدا ما يفصح عنه في القوائم المالية التي لا تساعد المحللين الماليين للتنبؤات المستقبلية.[2]

المطلب الثالث: القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها والإفصاح في ظل المعايير المحاسبة الدولية.

تعتبر القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج وتمثل القوائم المالية الناتج النهائي للعملية المحاسبية والتي تصف العمليات المالية للمنشأة وإن التوسع في النطاق ومضمون الإفصاح اعتمادا على معايير خاصة جعله

[1] - http://www.aleqt.com/2007/02/11/article_7872.htmlK، 2013/06/15، على الساعة 11:15.
[2] - http://www.aleqt.com/2007/02/11/article_7872.htmlK، 2013/06/15، على الساعة 11:15.

مستبعد على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فضلا عن ذلك أصبح الإفصاح المحاسبي يشكل أحد المحاور الأساسية التي تحكم الاتجاهات المعاصرة للتنظيم المحاسبي .

الفرع الأول : القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها.

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين الأول قوائم مالية أساسية والثاني قوائم مكملة للقوائم الأساسية، أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي :[1]

- قائمة المركز المالي .
- قائمة الدخل.
- قائمة الأرباح المحتجزة.
- قائمة التدفقات النقدية .

1 . قائمة المركز المالي (الميزانية) :

تعرف الميزانية من الزاوية المحاسبية التقليدية على أنها حصيلة الأرصدة مجموعة من الحسابات المسجلة دفتريا على أساس القيد المزدوج أو أنها ملخص مبوب لأرصدة الحسابات التي لا زالت مفتوحة بدفاتر الأستاذ وذلك بعد ترحيل أرصدة الحسابات الإسمية إلى حساب الأرباح والخسائر ولكنها تحتوي رصيد هذا الحساب.

ويمكن تعريف الميزانية من الزاوية الاقتصادية على أنها توازن لأصول معينة تمثل موارد اقتصادية موضوعة تحت تصرف وحدة اقتصادية معينة وخصوم تمثل طريقة تمويل هذه الأصول.[2]

[1]- غسان فلاح المطارنة، خنفر مؤيد راضي، تحليل القوائم المالية نظري وتطبيقي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى، السنة 2006 ص 28 .
[2]- نفس المرجع، (ص 28).

2 . قائمة الدخل:

هي قائمة المكاسب .كما يطلق عليها البعض أحيانا . التي تعبر عن مدى نجاح عمليات المنشأة في فترة زمنية معينة، وتستخدم هذه القائمة لتحديد ربحية المنشأة، وتعد قوة الثقة في قائمة الدخل من الأمور الظنية، لأن الدخل المستخرج منها يعتبر في أحسن الحالات تقريبا، وعليه يمكن القول أن قائمة الدخل هي عبارة عن أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد صافي الدخل أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة.[1]

3 . قائمة التغير في حقوق الملكية:

هي حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، ولكن مع تعدد مصادر التغير في حقوق الملكية، توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره.

4 . قائمة التدفقات النقدية:

هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة من خلال فترة زمنية معينة، وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذه القائمة من خلال إصدار للمعايير رقم (7) .

الفرع الثاني : الإفصاح في ظل المعايير المحاسبة الدولية.

لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، وبالطبع فإن جميع المعايير المحاسبة الدولية تحدد بعض الإفصاحات المطلوبة ويذكر الكثير منها مستوى البروز المطلوبة (مثل في صلب القائمة الأساسية وليس في إيضاح متمم لها)... ومن أهم معايير المحاسبة الدولية التي تناولت الإفصاح المحاسبي ما يلي :

معيار المحاسبة الدولية رقم (1)- عرض القوائم المالية، معيار المحاسبة الدولية رقم (24)- الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة،

المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العمومية :[2]

. يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على البنود التي تعرض المبالغ التالية.

أ . الممتلكات والتجهيزات والمعدات.

[1]- جعفر، عبد الإله . المحاسبة المالية مبادئ الإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، عمان دار حنين 2003 (ص 259).

[2]- مجدي أحمد الجعبيري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية (سابك) شركة مساهمة سعودية، رسالة ماجستير،2010 ، (ص 12).

ب . الموجودات غير الملموسة.

ج . الموجودات المالية.

د . الاستثمارات التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية.

هـ . المخزون.

و . الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى.

ز . النقد والنقد المعادل.

ح . الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى.

ط . المطلوبات والموجودات الضريبية حسبما يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم12- ضرائب الدخل.

ى . المخصصات.

ك . المطلوبات غير المتداولة المنتجة للفائدة.

ل . حصة الأقلية.

م . رأس المال الصادر والاحتياطيات.

ـ يجب عرض البنود والعناوين والمجاميع الفرعية في صلب الميزانية العمومية عندما يتطلب معيار محاسبة دولي ذلك، أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً لإجراء عرض عادل للمركز المالي للمنشأة.

ـ هذا المعيار لا يبين الترتيب أو الشكل الذي تقدم به البنود.

ـ إن الحكم فيما إذا كانت بنود إضافية معروضة بشكل مستقل هو بناء على تقييم ما يلي :[1]

أ . طبيعة وسيولة الموجودات وماديتها التي تؤدي في معظم الحالات لعرض مستقل للشهرة والموجودات الناجمة عن مصروفات التطوير والموجودات النقدية وغير النقدية والموجودات المتداولة وغير المتداولة.

ب . عمل ا لبنود ضمن المنشأة مؤديا على سبيل المثال إلى عرض مستقل للموجودات التشغيلية والمالية و المخزونات والذمم المدينة والموجودات النقدية والنقدية المعادلة.

[1]- نفس المرجع، (ص 13).

ج . مبالغ وطبيعة وتوقيت المطلوبات مما يؤدي على سبيل المثال إلى عرض مستقل المطلوبات ومخصصات منتجة للفائدة وغير منتجة للفائدة مصنفة على أنها متداولة أو غير متداولة إذا كان ذلك مناسبا.

ـ في بعض الأحيان تكون الموجودات والمطلوبات التي تختلف في طبيعتها أو عملها خاضعة لأسس قياس مختلفة، فعلى سبيل المثال يمكن أن تسجل فئات معينة من الممتلكات والتجهيزات والمعدات بمقدار تكلفتها أو حسب مبالغ أعيد تقييمها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 16، ويوحي استخدام أسس قياس مختلفة لفئات مختلفة من الموجودات أن طبيعتها أو عملها مختلف وأنه لذلك يجب عرضها كبنود مستقلة.

المعلومات التي تعرض إما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات.

ـ يجب على المنشأة أن تفصح إما في صلب الميزانية العمومية أو في إيضاحات الميزانية العمومية عن تصنيفات فرعية أخرى للبنود المعروضة مصنفة بشكل مناسب لعمليات المنشأة،ويجب أن يتم تصنيف كل بند إلى أنواع فرعية حينما يكون ذلك مناسباً حسب طبيعته، ويجب الإفصاح بشكل مستقل عن المبالغ الدائنة والمدينة للمنشأة الأم والشركات التابعة والزميلة والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

ـ يعتمد التفصيل الوارد في التصنيف الفرعي إما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات على متطلبات معايير المحاسبة الدولية وعلى حجم وطبيعة وعمل المبالغ ذات الصلة.

ـ يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي إما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات:[1]

1 . بالنسبة لكل نوع من رأس المال المساهم:

ـ عدد الأسهم المصرح بها.

ـ عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم الصادرة ولكنها ليست مدفوعة بالكامل.

ـ القيمة الاسمية لكل سهم أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية.

ـ مطابقة لعدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية السنة.

ـ الحقوق و الأفضليات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وتسديد رأس المال.

ـ أسهم المنشأة التي تملكها المنشأة نفسها أو شركاتها الفرعية أو شركاتها الزميلة.

[1]– منفس المرجع، (ص 13).

ـ الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات بما في ذلك الشروط والمبالغ.

2 . وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين.

3 . مبلغ أرباح الأسهم الموزعة المقترحة أو المصرح عنها بعد تاريخ الميزانية العمومية لكن قبل المصادقة على إصدار البيانات المالية.

4 . مبلغ أية أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الاعتراف بها.

يجب على المنشأة التي هي بدون رأسمال مساهم مثل شركة الأشخاص الإفصاح عن معلومات معادلة للمعلومات المطلوبة أعلاه مبينة الحركات أثناء الفترة في كل فئة من حصة الملكية والحقوق و الأفضليات والقيود لكل فئة من حصة الملكية.

المعلومات التي تقدم في صلب قائمة الدخل.[1]

ـ يجب أن يشمل قائمة الدخل كحد أدنى البنود التي تعرض المبالغ التالية:

أ . الإيراد.

ب . نتائج الأنشطة التشغيلية.

ج . تكاليف التمويل.

د . حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية.

هـ . المصروف الضريبي.

و . الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية.

ز . البنود غير العادية.

ح . حصة الأقلية.

ط . صافي الربح أو الخسارة للفترة.

يجب عرض البنود الإضافية والعناوين و المجاميع الفرعية في صلب قائمة الدخل حينما يتطلب ذلك معيار محاسبة دولي، أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً من أجل العرض العادل للأداء المالي للمنشأة.

[1]– مجدي أحمد الجعبيري، نفس المرجع السابق (ص 14).

المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات.

ـ يجب على المنشأة أن تعرض إما في صلب قائمة الدخل أو في إيضاحات قائمة الدخل تحليلاً للمصروفات باستخدام تصنيف مبني إما على طبيعة المصروفات أو عملها ضمن المنشأة.

ـ يتم إجراء تقسيم فرعي لبنود المصروفات من أجل إبراز سلسلة من أجزاء الأداء المالي التي قد تختلف من ناحية الثبات وإمكانية الربح أو الخسارة وإمكانية التنبؤ بها.

ـ يجب على المنشأة أن تفصح إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات عن مبلغ ربح السهم المعلن أو المقترح للفترة التي تغطيها البيانات المالية.[1]

المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية.[2]

ـ يجب على المنشأة أن تعرض كجزء مستقل لبياناتها المالية قائمةً ويشترط IAS 1 عرض قائمة بالتغييرات في حقوق الملكية بحيث يظهر في صلب هذه القائمة ما يلي:

1 . صافي الربح أو الخسارة للفترة.

2 . كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين وإجمالي هذه البنود.

3 . الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسة التي تم التعامل معها بموجب المعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي رقم (8).

إضافة إلى ذلك يجب على المنشأة أن تعرض ضمن هذه القائمة أو في الإيضاحات ما يلي:

4 . المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.

---

[1]- نفس المرجع، (ص 14).

[2]- نفس المرجع، (ص 14).

5. رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية.

6. الحركات خلال الفترة.

7. مطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبينة بشكل مستقل كل حركة.[1]

المبحث الثالث :الأدبيات التطبيقية

سوف نتطرق في هذا المبحث إل الدراسات السابقة ونقوم بالتعليق عليها.

المطلب الأول : دراسة رولا كاسر لايقة.

الدراسة الأولى : القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار . دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف الخارجي السوري . جامعة تشرين كلية الاقتصاد قسم المحاسبة سوريا 2007م .

حيث هدفت هذه الدراسة إلى :

- توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للمصرف .
- دراسة مستوى التزام المصارف بنشر القوائم الإلزامية والحكم على درجة الإفصاح فيها من خلال الاعتماد على ما جاء في المعيار المحاسبي رقم 30 الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة.
- بيان قصور القوائم المالية المنشورة حاليا من قبل المصرف وعدم فعاليتها وضرورة إعدادها وفقا للمعيار المحاسبي الدولي 30.

مجتمع الدراسة :

تم إجراء الدراسة على المصرف التجاري السوري بغية تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة من البحث

النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

1 . عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية للمصرف لتلبية احتياجات المستخدمين .

2 . لم يلتزم المصرف بإعداد القوائم المالية للمصرف وفقا للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 .

[1]- نفس المرجع السابق (ص 14).

3 . دمج الفوائد المقبوضة مع العمولات المقبوضة .

4 . دمج العمولات المدفوعة مع العمولات المدفوعة .

المطلب الثاني : دراسة قوادري محمد.

الدراسة الثانية : قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS دراسة حالة: النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF.رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب بالبليدة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية جويلية 2010م.

هدفت الدراسة إلى:

- توضيح قواعد وإجراءات القياس المحاسبي، وأهم العراقيل التي تواجهه.
- التطرق إلى أهم بدائل التكلفة التاريخية (القيمة الاستبدالية، العادلة، المحينة،....إلخ).
- إبراز أهم القوائم المالية، ودورها في اتخاذ القرار.
- تسليط الضوء على أهم أسس وإجراءات القياس المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.
- مقارنة إجراءات القياس المحاسبية وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري وتلك المطبقة في معايير المحاسبة الدولية.

مجتمع الدراسة :

تم إجراء الدراسة على النظام المحاسبي المالي (SCF) ومقارنته بمعايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) من جانب نقاط التشابه ونقاط الإختلاف وخاصة التركيز على جانب القياس أو التقييم لبنود القوائم المالية.

النتائج المتحصل عليها :

- تجاوبا مع التطور والتوسع التجاري بين مختلف دول العالم، انطلقت بعض الجهود والمحاولات لوضع أسس دولية لمهنة المحاسبة الدولية أدت تدريجيا إلى نشوء ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية .
- تهدف المعايير المحاسبية الدولية إلى توحيد المبادئ المحاسبية على المستوى الدولي من أجل توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف المؤسسات، وذلك من أجل إعطاء صورة واضحة عن النظام المحاسبي ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية .

- إن المعايير المحاسبية الدولية ستكون موجهة للمستثمرين خاصة الأجانب منهم أكثر من القواعد المحاسبية المحلية .
- إن معايير المحاسبة الدولية توفر إلى حد كبير معلومات تتسم بالموثوقية والموضوعية وكذلك قابليتها للمقارنة

المطلب الثالث : دراسة أ.د ناصر دادي عدون و د. معراج هواري.

الدراسة الثالثة : دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية و أثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الأغواط – الجزائر.

هدفت الدراسة إلى :

- الوقوف على مدى توفر الإفصاح في التقارير المالية من وجهة نظر المستفيدين منها.
- معرفة مدى انسجام بيانات التقارير المالية للشركات الاقتصادية مع التشريعات و القوانين الجزائرية المتعلقة بالإفصاح.
- بيان مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم "5"، و من ثم الحكم على مدى مصداقية التشريعات الجزائرية لمتطلبات هذا المعيار.

مجتمع الدراسة :

الدراسة التطبيقية في شكل استبيان شملت موظفي وزارة المالية المتمثلة في موظفي مديرية الضرائب –ضريبة الدخل– و ديوان المحاسبة، و قد تم الحصول على إحدى و ثلاثين استبيان من موظفي الدولة و يبين التحليل وجهة نظر المحاسبين في الدوائر الحكومية.

النتائج المتحصل عليها :

- موظفو الدولة، أظهرت العينة و البالغ عددها واحدا و ثلاثين موظفا أهمية الإفصاح لديهم و قد كانت أهمية الإفصاح لديهم 78% حيث حصلت هذه الفئة على الترتيب الخامس بالنسبة لفئات الدراسة الخمسة أي أن هذه الفئة هي أقل الفئات التي تهتم بالإفصاح طبقا للمعيار المحاسبي رقم "5"، و هذا يستدعي ضرورة عقد المزيد من الدورات و البرامج التدريبية لموظفي الدولة بخصوص معايير المحاسبة الدولية، و كذلك تدريبهم على القوانين و التشريعات المالية الجديدة.
- موظفو البنوك، أظهرت عينة الدراسة و البالغ عدد مفرداتها ثلاثين موظفا أن درجة الإفصاح لديهم تبلغ 84% و هو معدل مهم و يقارب من متوسط نسبة الإفصاح لجميع الفئات و البالغ 85% و نجد أن ترتيب هذه الفئة هو الثالث،

حيث أن البنوك تهتم بالإفصاح في القوائم و التقارير المالية، و ذلك لمنح القروض و الائتمان، كذلك فإن البنوك هي شركات مساهمة و يقيدها قانون البنك المركزي و كذلك الأصل المحاسبي الدولي رقم "30" و الأصل المحاسبي رقم "10".

- المؤسسات الصناعية المساهمة العامة، أظهرت عينة الدراسة و البالغ عددها ستة و ثلاثين موظفا بأن إدارات هذه المؤسسات تهتم بقواعد الإفصاح الدولية و كانت نسبة الإفصاح أعلى من المعدل العام للإفصاح و قد بلغت درجة الإفصاح لديهم 86% أي بمعدل يزيد عن متوسط الإفصاح العام لجميع الفئات بمقدار 1%، و هذا يبين مدى اهتمام إدارات هذه المؤسسات بقواعد المحاسبة الدولية للإفصاح، و نجد أن ترتيب هذه الفئة هو الثاني.

خلاصة الفصل :

من خلال كل ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، يمكن أن نستخلص النقاط التالية :

- تنوع وتعدد القوائم المالية التي تنشرها المؤسسة في شكل تقارير مالية مالية سنوية فمنها الرئيسية و الثانوية .
- جعل القوائم المالية أكثر إفصاحا وتعبيرا عن واقع المؤسسة حسب ما نص عليه (IAS1) .
- إن تطبيق المعايير يعطي المعلومات المحاسبية مصداقية أكثر وبالتالي استعمالها في التحليل المالي .
- كما يتوجب الإشارة أن كل القوائم المالية التي تطرقنا اليها تعتبر كنماذج ينبغي مسكها من طرف مل مؤسسة، وهذا قصد إعطاء معلومات مالية تستجيب أكثر لأهداف النظام المحاسبي للمؤسسة .
- ومنه نستنتج أن الهدف الأساسي للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإفصاح المالي هو إعداد قوائم مالية بغرض إيصال معلومات أكثر وضوحا ودقة ومصداقية إلى المستثمرين والغير لتسهيل عملية اتخاذ القرار.

الدراسة الميدانية

تمهيد :

بعدما تعرضنا في الجانب النظري إلى كل من ماهية القياس المحاسبي ومعايير القياس المحاسبي وماهية الإفصاح المحاسبي وأنواعه ومتطلباته ومعوقاته والقوائم المالية الواجب الإفصاح عنها حسب المعايير المحاسبية الدولية و مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية والمساهمة على التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية، والوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة النشر في صلبها وفقا للمعايير الدولية .

ولإسقاط الجزء النظري على الجانب الميداني تمت بناء فرضيات تم الإجابة عليها من خلال الاستبيانات الموزعة و ذلك وفق أسلوب اختبار الفرضيات:

وسوف نتناول في هذا الفصل مبحثين هما : الطرقة والأدوات ثم النتائج والمناقشة وفي الأخير الخاتمة وتضمنت النتائج و التوصيات.

المبحث الأول : الطريقة والأدوات

المطلب الأول : طريقة الدراسة

مجتمع الدراسة :

تم انتقاء عينات قصد إجراء هذه الدراسة حيث تتكون هذه العينة من موظفو البنوك التجارية من خلال الاستبيانات حيث شملت الدراسة ثلاثة بنوك تجارية (BNA، BDL ، BEA)، حيث وزع 60 إستبانة وتم استرجاع 57 إستبانة وتم تحليل النتائج وفق أسلوب اختبار الفرضيات .

ومن أهم متغيرات هذه الدراسة لدينا المعلومات الشخصية والوظيفية (الجنس ، العمر، الإختصاص سنوات الخبرة).

وصف خصائص عينة الدراسة :

تم في هذه الفقرة عرض النتائج المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وتحليلها.

جدول رقم (03) توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	38	%66.67
أنثى	19	%33.33
المجموع	57	%100

المصدر : من إعدد الطالب بناءا على معطيات الدراسة.

جدول رقم (03) يبين توزيع العينة حسب متغير الجنس : وقد تبين أن أفراد العينة من الذكور بلغت 38 فرد أي بنسبة 66.67 %، والإناث 19 فردا وبنسبة 33.33%.

جدول رقم (04) توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر.

العمر	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 30 سنة	19	%33.34
30 – أقل من 40 سنة	21	%36.84
40 – أقل من 50 سنة	10	%17.54
50 سنة فأكثر	7	%12.28
المجموع	57	%100

المصدر : من إعدد الطالب بناءا على معطيات الدراسة .

جدول رقم (04) يبين توزيع العينة حسب العمر، وقد تبين من الجدول أن (33.34 %) من أفراد العينة كانت العينة كانت أعمارهم أقل من 30 سنة و (36.84 %) من أفراد العينة تراوحت أعمارهم بين 30 إلى 40 سنة و(17.54 %) من أفراد العينة تراوحت أعمارهم من 41 إلى أقل من 50 سنة، و (12.28 %) من أفراد العينة كانت أعمارهم 50 سنة فأكثر.

جدول رقم (05) يبين توزيع أفراد العينة حسب التخصص.

التخصص	التكرار	النسبة المئوية%
محاسبة	22	%38.60
علوم مالية	14	%24.56
إقتصاد	9	%15.79
تخصص آخرى	12	%21.05

المجموع	57	%100

المصدر : من إعدد الطالب بناءا على معطيات الدراسة.

جدول رقم (05) يبين توزيع العينة حسب التخصص، ويتبين من الجدول أن نسبة أفراد العينة من تخصص المحاسبة (38.60%) و (24.56 %) من العلوم المالية، و (15.79 %) من الإقتصاد و(21.05%) من تخصص آخر.

جدول رقم (06) يبين توزيع العينة حسب متغير سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 5 سنوات	10	%17.54
من 5 إلى 10 سنوات	26	%45.62
من 10 إلى أقل من 15سنة	14	%24.56
من 15 سنة فأكثر	07	%12.28
المجموع	**57**	%**100**

المصدر : من إعدد الطالب بناءا على معطيات الدراسة .

جدول رقم (06) يبين توزيع العينة حسب متغير سنوات الخبرة، وقد تبين من الجدول أن خبرات أفراد عينة الدراسة في البنوك التجارية توزعت على أربع فئات، حيث بلغ عدد أفراد العينة الذين تقل خبراتهم عن 5 سنوات 10 أفرد وبنسبة (17.54 %)، بينما بلغ عدد أفراد العينة الذين تتراوح خبراتهم مابين 5 إلى 10 سنوات، 26 فردا أي بنسبة (45.62 %) وبلغ أفراد العينة الذين تتراوح خبراتهم مابين (10 إلى أقل من 15 سنة) 14 فردا أي بنسبة، (24.56 %)، وأخيرا بلغ عدد أفراد العينة الذين تتراوح خبرتهم 15 سنة فأكثر 7 أفراد أي بنسبة (12.28 %).

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة.

صدق وثبات أداة الدراسة :

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق أداة الدراسة حيث بلغت النسبة 98 % وهي نسبة عالية جدا كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (07)يبين معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة

عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
15	,982

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على نتائج الدراسة.

مقياس الإستبانة :

لقد تم اعتماد مقياس ليكرت (likert scale) المكون من خمس درجات لتحديد أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المنشورة في الاستبيان، كما هو موضح في الجدول :

جدول رقم (08) يوضح مقياس ليكرت لتحديد مستوى الموافقة

الدرجة	مستوى الأثر
1	غير موافق بشدة
2	غير موافق
3	محايد
4	موافق
5	موافق بشدة

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولا باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، للإستفادة منها فيما بعد عند التحليل، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (09):

جدول رقم (09) يوضح مقياس لتحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
1 – 1.80	متدنية جدا
1.81 – 2.61	متدنية
2.62 – 3.42	متوسطة
3.43 – 4.24	عالية
4.24 – 5	عالية جدا

المقياس من إعداد الباحث.

و لقد قام الباحث باستخدام برنامج **spss** الإحصائي لتحليل نتائج الاستبيان .

المبحث الثاني : النتائج والمناقشة.

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق لعرض نتائج الدراسة في المطلب الأول، أما المطلب الثاني يعرض فيه تحليل و مناقشة هذه النتائج.

المطلب الأول :عرض النتائج .

للتعرف على نتائج الفرضية تم توجيه أسئلة تتعلق بالدراسة، وقد تم تصنيف إجابات أفراد العينة في خمس بدائل تتدرج من موافق بشدة إلى غير موافق بشدة .

حيث الفقرات من (1 إلى 10) تتعلق بالفرضية الأولى والفقرات من (11 إلى 15) تتعلق بالفرضية الثانية.

عرض نتائج الفرضيتين:

الفرضية الأولى :

لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي المطلوب توفره بشكل عام في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الجزائرية، و مستوى الإفصاح المطلوب حسب المعيار المحاسبية الدولية .

الفرضية الثانية :

لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المطلوب توفره في القوانين و التشريعات الجزائرية و مستوى الإفصاح المطلوب توفره حسب المعاير المحاسبية الدولية .

جدول رقم (10) جدول يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الأولى:

الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة

1.إن الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية يكون وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية .	3.63	1.175	عالية
2.التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء وطرق معالجتها وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي .	3.32	1.198	متوسطة
3.إضافة ملاحظات كافية في البيانات المالية المنشورة عن كيفية إدارة المخاطر في البنك .	3.14	1.202	متوسطة
4.الإفصاح عن السياسات المالية المستخدمة في إعداد البيانات المالية .	3.35	1.126	متوسطة
5.الإفصاح عن أي ضعف في الإلتزام بالمبادئ المحاسبية .	3.05	1.141	متوسطة
6. إن القوائم المالية المنشورة من قبل البنوك التجارية الجزائرية بوضعها الحالي تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية والموضوعية .	3.75	1.040	عالية
7. تعطي القوائم المالية للبنوك التجارية معلومات ذات موثوقية و مصداقية عالية .	3.23	1.180	متوسطة
8.القوائم المالية المنشورة من قبل البنوك التجارية تحتاج إلى إيضاحات متممة لها تساعد على فهم أكثر لمحتوياتها .	3.42	1.224	متوسطة
9.القوائم المالية المنشورة من قبل البنوك التجارية الجزائرية بوضعها الحالي تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة وضعها الحقيقي .	3.30	1.80	متوسطة
10.يستطيع مستخدم القوائم المالية للمؤسسة تحديد مواطن الضعف والقوة في المركز المالي من خلال استخدام هذه القوائم .	3.37	1.205	متوسطة

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الدراسة.

من خلال الجدول رقم (10) يتضح لنا أن المتوسطات الحسابية لنتائج الفرضية الأولى تراوحت بين (3.05 – 3.75) وبانحرافات معيارية (1.040 – 1.224).وهي أعلى من المتوسط الإفتراضي (3)، وهذا يعني موافقة عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس الفرضية، حيث تراوحت درجتها بين متوسطة وعالية .

جدول رقم (11) جدول يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الثانية:

الفقرة	المتوسط الحاسبي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
11. إن القوائم المالية التي تنشرها البنوك التجارية الجزائرية بوضعها الحالي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الإستثمارية في ظل تعدد بدائل الإستثمار .	3.14	1.260	متوسطة
12.التشريعات و القوانين الجزائرية المتعلقة بالإفصاح تتمشى مع متطلبات المعاير المحاسبية الدولية .	3.65	1.026	عالية
13. تلتزم البنوك التجارية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية.	3.72	0.940	عالية
14. يتم تطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال التدقيق وإعداد القوائم المالية يوازي المؤسسات العالمية .	3.16	1.115	متوسطة
15. يتم تحديث دائم للمناهج المحاسبية بما يتوافق مع الإتجاهات العالمية .	3.14	1.202	متوسطة

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الدراسة .

من خلال الجدول رقم (11) يتضح لنا أن المتوسطات الحسابية لنتائج الفرضية الثانية تراوحت بين (3.14 – 3.72) و بانحرافات معيارية (0.940 – 1.260).وهي أعلى من المتوسط الإفتراضي (3)، وهذا يعني موافقة عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس الفرضية، حيث تراوحت درجتها بين متوسطة وعالية .

المطلب الثاني : المناقشة والتحليل.

- في الفقرة (01) يتبين أن : (68.42 %) من أفراد العينة يؤيدون أن " الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية يكون وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية " في حين أن (17.54 %) من أفراد العينة يعارضون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3.63)، أي ما يعادل نسبة (72.6) % مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون " الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية يكون وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ".
- في الفقرة (02) يتبين أن : (56.14 %) من أفراد العينة يؤيدون أن " التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء وطرق معالجتها وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي ." في حين أن (26.31 %) من أفراد العينة يعارضون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3.32)، أي ما يعادل نسبة (66.4 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون " التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء وطرق معالجتها وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي.
- في الفقرة (03) يتبين أن : (47.36 %) من أفراد العينة يؤيدون " إضافة ملاحظات كافية في البيانات المالية المنشورة عن كيفية إدارة المخاطر في البنك ." في حين أن (26.31 %) من أفراد العينة يعارضون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3.14)، أي ما يعادل نسبة(62.8 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون " إضافة ملاحظات كافية في البيانات المالية المنشورة عن كيفية إدارة المخاطر في البنك ".
- في الفقرة (04) يتبين أن : (56.14 %) من أفراد العينة يؤيدون " الإفصاح عن السياسات المالية المستخدمة في إعداد البيانات المالية ." في حين أن (22.80 %) من أفراد العينة يعارضون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3.35)، أي ما يعادل نسبة (67 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن الإفصاح عن السياسات المالية المستخدمة في إعداد البيانات المالية.

- في الفقرة (05) يتبين أن : (40.35 %) من أفراد العينة يؤيدون " الإفصاح عن أي ضعف في الإلتزام بالمبادئ المحاسبية " في حين أن (29.82 %) من أفراد العينة يعارضون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3.05)، أي ما يعادل نسبة (61 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن الإفصاح عن أي ضعف في الإلتزام بالمبادئ المحاسبية.
- في الفقرة (06) يتبين أن : (75.43 %) من أفراد العينة يؤيدون القوائم المالية المنشورة من قبل البنوك التجارية الجزائرية بوضعها الحالي تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية والموضوعية، في حين أن (14.03%) من أفراد العينة يعارضون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3.75)، أي ما يعادل نسبة (75 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن القوائم المالية المنشورة من قبل البنوك التجارية الجزائرية بوضعها الحالي تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية والموضوعية.
- في الفقرة (07) يتبين أن : (52.63 %) من أفراد العينة يؤيدون بأن تعطي القوائم المالية للبنوك التجارية معلومات ذات موثوقية مصداقية عالية، في حين أن (26.31 %)، من أفراد العينة يعارضون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3.23) أي ما يعادل نسبة (64.6 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون بأن تعطي القوائم المالية للبنوك التجارية معلومات ذات موثوقية مصداقية عالية .
- في الفقرة (08) يتبين أن : (64.91 %) من أفراد العينة يؤيدون أن القوائم المالية المنشورة من قبل البنوك التجارية تحتاج إلى إيظاحات متممة لها تساعد على فهم أكثر لمحتوياتها، في حين أن (26.31%) من أفراد العينة يعارضون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3.42) أي ما يعادل نسبة (68.4 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن القوائم المالية المنشورة من قبل البنوك التجارية تحتاج إلى إيظاحات متممة لها تساعد على فهم أكثر لمحتوياتها.
- في الفقرة (09) يتبين أن : (52.63 %) من أفراد العينة يؤيدون أن القوائم المالية المنشورة من قبل البنوك التجارية الجزائرية بوضعها الحالي تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة وضعها الحقيقي، في حين أن (24.56%) من أفراد العينة يعارضون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3.30) أي ما يعادل نسبة (66 %) مما يدل على أن آراء العينة

في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن القوائم المالية المنشورة من قبل البنوك التجارية الجزائرية بوضعها الحالي تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة وضعها الحقيقي.

- في الفقرة (10) يتبين أن : (63.15 %) من أفراد العينة يؤيدون أن مستخدمو القوائم المالية للمؤسسة تحديد مواطن الضعف والقوة في المركز المالي من خلال استخدام هذه القوائم، في حين أن (24.56%) من أفراد العينة يعارضون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3.37) أي ما يعادل نسبة (67.4 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن مستخدمو القوائم المالية للمؤسسة تحديد مواطن الضعف والقوة في المركز المالي من خلال استخدام هذه القوائم.
- في الفقرة (11) يتبين أن : (50.87 %) من أفراد العينة يؤيدون أن القوائم المالية التي تنشرها البنوك التجارية بوضعها الحالي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الإستثمارية في ظل تعدد بدائل الإستثمار، في حين أن (33.33%) من أفراد العينة يعارضون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3.14) أي ما يعادل نسبة (62.8 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن القوائم المالية التي تنشرها البنوك التجارية بوضعها الحالي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الإستثمارية في ظل تعدد بدائل الإستثمار.
- في الفقرة (12) يتبين أن : (71.92%) من أفراد العينة يؤيدون أن التشريعات و القوانين الجزائرية المتعلقة بالإفصاح تتمشى مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، في حين أن (15.78 %) من أفراد العينة يعارضون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3.65) أي ما يعادل نسبة (73 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن التشريعات و القوانين الجزائرية المتعلقة بالإفصاح تتمشى مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية.
- في الفقرة (13) يتبين أن : (70.17 %) من أفراد العينة يؤيدون بأن تلتزم البنوك التجارية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية، في حين أن (10.52 %) من أفراد العينة يعارضون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3.72) أي ما يعادل نسبة (74.7 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون بأن تلتزم البنوك التجارية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية .
- في الفقرة (14) يتبين أن : (45.61 %) من أفراد العينة يؤيدون بأن يتم تطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال التدقيق وإعداد القوائم المالية يوازي المؤسسات العالمية، في حين أن (26.31 %) من أفراد العينة يعارضون ذلك،

وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3.16) أي مايعادل نسبة (63.2 %) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون بأن يتم تطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال التدقيق وإعداد القوائم المالية يوازي المؤسسات العالمية.

- في الفقرة (15) يتبين أن : (45.61 %) من أفراد العينة يؤيدون بأن يتم تحديث دائم للمناهج المحاسبية بما يتوافق مع الإتجاهات العالمية، في حين أن (29.82 %) من أفراد العينة يعارضون ذلك، وتبين أن المتوسط الحسابي يساوي (3.14) أي ما يعادل نسبة (62.8 %)مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون بأن يتم تحديث دائم للمناهج المحاسبية بما يتوافق مع الإتجاهات العالمية.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستخلص النقاط التالية :

- إن القوائم المالية الصادرة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية تتوفر على نسبة كبيرة من الإفصاح.
- إن عملية الإفصاح تفيد الإدارة في المؤسسات الإقتصادية و الجهات الرسمية الأخرى و هذا يستوجب تحديث التشريعات و القوانين دائما لمسايرة المعايير المحاسبة الدولية.
- كلما زادت نسبة الإفصاح في التشريعات والقوانين المحاسبية زادت نسبة التوافق المحاسبي.
- كلما زاد الإفصاح في القوائم المالية زادت فعاليتها في ترشيد القرارات .
- المعايير المحاسبية الدولية إطار ضروري لضمان شفافية المعلومات المحاسبية وقابلية المقارنة للقوائم المالية.

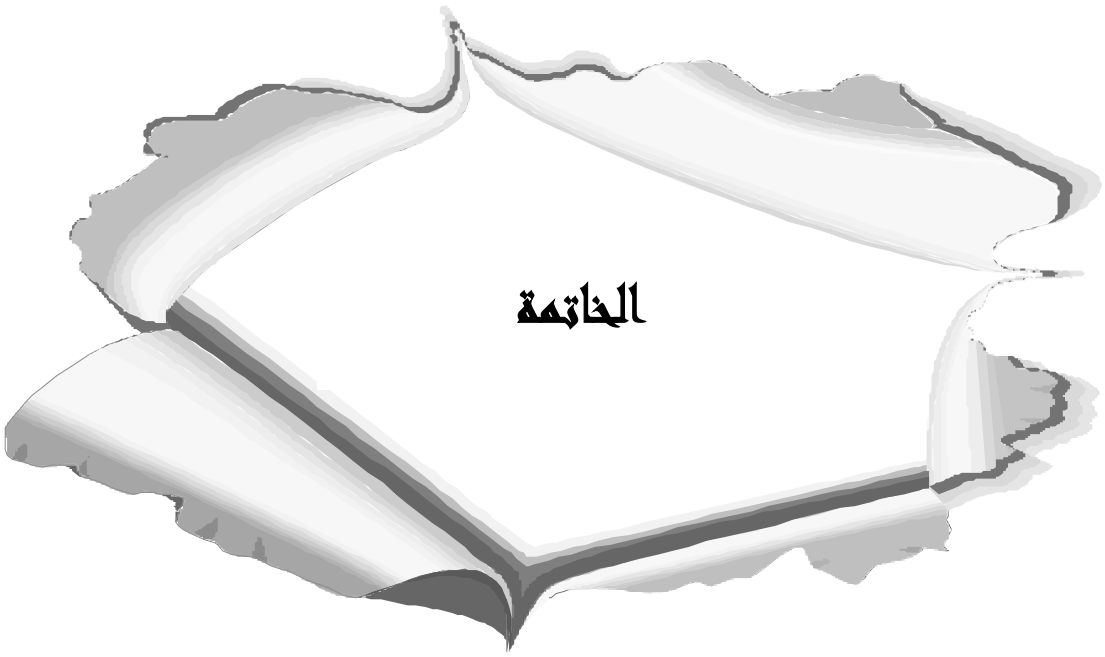

الخاتمة

الخاتمة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تدور "حول كفاية المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستفيدين في ظل التشريعات والقوانين الجزائرية"، وللإجابة على هذا التساؤل قسمنا الدراسة إلى فصلين، الأول يتعلق بالأدبيات النظرية والتطبيقية حيث تطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث رئيسية فالمبحث الأول تناولنا فيه القياس المحاسبي في القوائم المالية والمبحث الثاني تناولنا فيه الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والمبحث الثالث تناولنا فيه الأدبيات التطبيقية، أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية وقد قسمت إلى قسمين الطريقة والأدوات المستخدمة ثم النتائج والمناقشة.

و سنتطرق في نهاية هذا البحث و ضمن هذه الخاتمة إلى مجموعة من النتائج، و الاستنتاجات و كذا تقديم بعض التوصيات و في الأخير ندرج بعض الآفاق المحتملة لمواصلة البحث و التي لها علاقة بجوانب أخرى من الموضوع لم يتم التطرق لها .

نتائج إختبار الفروض:

الفرضية الأولى :

حيث كانت الفرضية الأولى "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي المطلوب توفره بشكل عام في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الجزائرية، و مستوى الإفصاح المطلوب توفره حسب المعايير المحاسبية الدولية "، حيث كانت أعلى نسبة متمثلة في الفقرة رقم (06) "إن القوائم المالية المنشورة من قبل البنوك التجارية الجزائرية بوضعها الحالي تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية والموضوعية ".حيث كان المتوسط الحسابي (3.75) وكانت أدنى نسبة في الفقرة رقم (05) "الإفصاح عن أي ضعف في الإلتزام بالمبادئ المحاسبية "حيث كان المتوسط الحسابي (3.05)، وهي نسب مقبولة كلها وكان المتوسط الإجمالي (3.35) أي بنسبة تقدر بـ (67.12 %) وهي نسبة عالية وانحراف معياري (1.167) وبالتالي قبول

الفرضية بعدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي المطلوب توفره بشكل عام في القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الجزائريـة، و مستوى الإفصاح المطلوب توفره حسب المعايير المحاسبية الدولية.

الفرضية الثانية :

حيث كانت الفرضية الثانية " لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المطلوب توفره في القوانين و التشريعات الجزائرية و مستوى الإفصاح المطلوب توفره حسب المعاير المحاسبية الدولية "، حيث كانت أعلى نسبة متمثلة في الفقرة رقم (13) " تلتزم المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية."حيث كان المتوسط الحسابي (3.72) وكانت أدنى نسبة في الفقرة رقم (15) " يتم تحديث دائم للمناهج المحاسبية بما يتوافق مع الإتجاهات العالمية ."حيث كان المتوسط الحسابي (3.14)، وهي نسب مقبولة كلها وكان المتوسط الإجمالي (3.36) أي بنسبة تقدر بـ (67.24 %) وهي نسبة عالية وانحراف معياري (1.108) وبالتالي قبول الفرضية بعدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الفعلي المطلوب توفره بشكل عام في القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الجزائريـة، و مستوى الإفصاح المطلوب توفره حسب المعايير المحاسبية الدولية.

الإستنتاجات :

يتضح لنا أن مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالقياس مع مستوى الإفصاح المطلوب الموجود في المعايير المحاسبية الدولية هو بشكل عام مناسب، إلا انه وبقصد تحسين مستوى هذا الإفصاح وسعيا وراء زيادة فعالية القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وجعلها ذات دلالة كافية تمكن مستخدميها من اتخاذ قراراتهم بشكل دقيق وسنذكر بعض النقاط :

1. إن معايير الإفصاح عن المعلومات المالية يعتبر أكثر المعايير صعوبة في التطبيق.

2. إن القوائم المالية يجب أن تحتوي على المعايير المحاسبية الدولية المتضمنة الإفصاح المحاسبي لتكون على درجة كبيرة من الشفافية و الموضوعية.

3. إن النظام المحاسبي المالي الجديد أعطى دفعة جديدة في مخرجات النظام المحاسبي بعد تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية.

4. يرى الباحث من خلال نتائج الإستبيان أن مستوى الإطلاع لدى أفراد العينة على المعايير المحاسبية الدولية لا بأس به ولكنه ليس بالشكل المطلوب الذي يتضمن إعداد القوائم المالية بشكل أكثر شفافية وموضوعية.

5. تلتزم البنوك التجارية عند إعداد القوائم المالية حسب القوانين و التشريعات الجزائرية و أن هذه القوائم تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المصارف، بينما نجد أن نسبة مقبولة من أفراد العينة تقدر بـ (67.4 %) أبدت أنه بإمكان هؤلاء المستخدمين تحديد مواطن الضعف والقوة في المركز المالي.

6. إن القوائم التي تنشرها المؤسسات الإقتصادية بوضعها الحالي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الإستثمارية في هذه المصارف في ظل تعدد بدائل الإستثمار، إلا أنها تحتاج إلى إيضاحات متممة لها تساعد على فهم أكثر محتوياتها.

7. إن عملية الإفصاح تفيد الإدارة في البنوك التجارية و الجهات الرسمية الأخرى و هذا يستوجب تحديث التشريعات و القوانين دائما لمسايرة المعايير المحاسبة الدولية.

8. ضرورة نشر التقارير المالية السنوية الكاملة مرفقا بها جميع الإيضاحات دون حذف أي منها لأنها تعتبر جزءا لا يتجزأ من التقارير المالية، و كذلك لاحتوائها على جميع بنود المعلومات التي تحتاجها الفئات المختلفة.

التوصيات :

1. أن تقوم البنوك التجارية بزيادة المعرفة والإطلاع على المعايير المحاسبية الدولية، لما لها من أهمية كبرى للارتقاء بمستواهم العلمي والذي يزيد من شفافية القوائم المالية.
2. ضرورة إلزام البنوك بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.
3. التوجه نحو التركيز على أخلاقيات المهنة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
4. إصدار قوائم مالية نصف سنوية للبنوك خلال فترة لا تتجاوز الشهر من تاريخ إعدادها لما لذلك من أثر على عملية اتخاذ قرارات سليمة لدى المستثمرين.

أفاق البحث:

بعد معالجتنا لإشكالية بحثنا التي ركزت حول كفاية المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستفيدين في ظل التشريعات والقوانين الجزائرية ظهرت لنا العديد من الجوانب الجديرة بمواصلة البحث فيها و منها :

1 ـ كما يقترح الباحث القيام بدراسات ذات صلة بالدراسة الحالية ليزيد من وضوح و فهم موضوع محل الدراسة.

2 ـ إجراء دراسة حول الإفصاح في المؤسسات ذات المجال الخدمي.

3 ـ إجراء دراسات مستقبلية تتعلق بكل من القياس والإفصاح المحاسبي وسببها في تفادي الأزمات الإقتصادية.

قائمة المراجع

المراجع :

الكتب بالغة العربية :

1. الحيالي وليد ناجي، **المحاسبة المتوسطة . مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي**، دار حنين، عمان، 1996.
2. الشيرازي، مهدي عباس، **نظرية المحاسبة**، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1991.
3. الصبان محمد سمير . **دراسات في الأصول المالية، أصول القياس وأساليب الإتصال امحاسبي**، الدار الجامعية بيروت 1996.
4. حسين قاضي ومأمون توفيق حمدان، "**نظرية المحاسبة**"، الدار العلمية ودار الثقافة، الأردن، ط1، 2004.
5. جعفر، عبد الإله . **المحاسبة المالية مبادئ الإفصاح المحاسبي**، الطبعة الأولى، عمان دار حنين 2003.
6. حماد طارق عبد العال . **التقارير المالية،أسس الإعداد والعرض و التحليل**، جامعة عين الشمس، مصر، 2000.
7. ريتشارد شرويد، وآخرون، "**نظرية المحاسبة**"، (ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي)، دار المريخ، الرياض، 2006.
8. سيد عطا الله السيد، "**النظريات المحاسبية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009
9. غسان فلاح المطارنة، خنفر مؤيد راضي، **تحليل القوائم المالية نظري وتطبيقي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى، السنة 2006.
10. مرعي عبد الحي و محمد سمير الصبان "**أصول القياس والاتصال المحاسبي**"، دار النهضة العربية، لبنان، 1988.
11. مرعي عبد الحي و محمد عباس بدوي، "**مقدمة في أصول المحاسبة المالية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
12. مطر محمد و موسى السويطي، "**التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**"، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2008.

الرسائل والمذكرات :

1. تيجاني بالرقي، "**دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية**"، دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة سطيف، 2006.

المجلات :

1. زغدار أحمد سفير . **خيار الجزائر بالتكييف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)** . مجلة الباحث، العدد السابع 2010/2009، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
2. لطفي زيود وآخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 29 العدد رقم 01، 2007، سوريا.

الملتقيات :

1. مسعود صديقي، "**التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود**"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010.

أبحاث منشورة :

2. د.ناصر دادي عدون ود.معراج هواري، **دراسة ميدانية حول « دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية و أثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية»** ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الأغواط – الجزائر بدون سنة.
3. مجدي أحمد الجعبيري، **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية (سابك) شركة مساهمة سعودية**، السعودية، بدون سنة.

المواقع الإلكترونية :

1. http://www.aleqt.com/2007/02/11/article_7872.html.

الملاحق

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الأخ الكريم الأخت الكريمة ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أما بعد ...

نرجو التكرم بمساعدتنا في الإجابة على أسئلة الإستبيان بكل صراحة وموضوعية علما أنها مخصصة لأغراض البحث العلمي والذي هو بعنوان:

القياس والإفصاح في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية

دراسة تطبيقية البنوك التجارية في الجزائر .

و يجدر بنا في هذا المقام أن نذكركم بأن البيانات الواردة في هذا الإستبيان لن تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم حسن تعاونكم .

الباحث

شادو عبد اللطيف

أ . الأسئلة الشخصية :

1 . الجنس :

ذكر ☐ أنثى ☐

2 . العمر :

أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐

من 41 إلى أقل من 50 سنة ☐ 50 سنة فأكثر ☐

3 . التخصص :

محاسبة ☐ علوم مالية ☐

إقتصاد ☐ إدارة الأعمال ☐ أخرى (يرجى الذكر) ..... ☐

4 . عدد سنوات الخبرة :

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐

من 10 إلى أقل من 15 سنة ☐ 15 سنة فما فوق ☐

ب . أسئلة الدراسة :

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1 . إن الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية يكون وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية .					
2.التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء وطرق معالجتها وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي .					
3.إضافة ملاحظات كافية في البيانات المالية المنشورة عن كيفية إدارة المخاطر في البنك .					
4.الإفصاح عن السياسات المالية المستخدمة في إعداد البيانات المالية .					
5.الإفصاح عن أي ضعف في الإلتزام بالمبادئ المحاسبية.					
6. إن القوائم المالية المنشورة من قبل البنوك التجارية الجزائرية بوضعها الحالي تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية والموضوعية .					
7. تعطي القوائم المالية للبنوك التجارية معلومات ذات موثوقية و مصداقية عالية .					
8.القوائم المالية المنشورة من قبل البنوك التجارية تحتاج إلى إيضاحات متممة لها تساعد على فهم أكثر					

محتوياتها.					
9.القوائم المالية المنشورة من قبل البنوك التجارية الجزائرية بوضعها الحالي تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة وضعها الحقيقي .					
10.يستطيع مستخدم القوائم المالية للمؤسسة تحديد مواطن الضعف والقوة في المركز المالي من خلال استخدام هذه القوائم .					
11. إن القوائم المالية التي تنشرها البنوك التجارية الجزائرية بوضعها الحالي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الإستثمارية في ظل تعدد بدائل الإستثمار .					
12.التشريعات و القوانين الجزائرية المتعلقة بالإفصاح تتمشى مع متطلبات المعاير المحاسبية الدولية .					
13. تلتزم البنوك التجارية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية.					
14. يتم تطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال التدقيق وإعداد القوائم المالية يوازي المؤسسات العالمية .					
15. يتم تحديث دائم للمناهج المحاسبية بما يتوافق مع الإتجاهات العالمية .					